580989 ـ هل يجوز أخذ المال من البنك ورده بزيادة بذريعة التورق في الأسهم؟

السؤال

احتجت مبلغا، وتوجهت للبنك، وقالوا: إنهم سينزلون المبلغ بحسابي، وأسدده في مدة 5 سنوات، أكثر من المبلغ الذي اقترضته من البنك، فقلت: إن هذا ربا صريح، فقالوا: إنهم يتاجرون لي في الأسهم، وأكون مفوضة البنك في بيعها، وإذا أردت أستطيع أن أشتري الأسهم، وتكون ملكي، سواءً بعتها أو تركتها، أي خطوة أقدر أن اتخذها، وأكون متجنبة للشبهات؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولا:

من أخذ مالا من البنك على أن يسدده بزيادة، فهذا قرض ربوي محرم.

قال القرطبي رحمه الله في تفسيره (3/ 241): " وأجمع المسلمون نقلا عن نبيهم صلى الله عليه وسلم أن اشتراط الزيادة في السلف ربا ولو كان قبضة من علف ـ كما قال ابن مسعود ـ أو حبة واحدة" انتهى.

وقال ابن قدامة رحمه الله: " وكل قرض شرط فيه أن يزيده فهو حرام بغير خلاف.

قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المُسلف إذا شرط على المستلف زيادة أو هدية، فأسلف على ذلك أن أخذ الزيادة على ذلك ربا. وقد روي عن أبي بن كعب وابن عباس وابن مسعود أنهم نهوا عن قرض جر منفعة" انتهى من "المغني" (6/ 436).

ثانيا:

إذا حصلت على المال عن طريق التورق في الأسهم، فلا حرج في ذلك بشرطين:

1-أن تكون الأسهم نقية، لا مختلطة. وينظر في بيان ذلك: جواب السؤال رقم: (112445).

2-أن تكون الأسهم مملوكة للبنك، أو يشتريها ثم يبيعها لك، فإذا دخلت محفظتك، تقومين أنت ببيعها بنفسك، أو توكلي شخصا، أو جهة أخرى غير البنك، ليبيعها لك.

ودخولها في محفظتك شرط لجواز هذا التورق؛ لما روى أحمد (15399)، والنسائي (4613) أن حكيم بن حزام أخبره قال قلت يا رسول الله إني أشتري بيوعا فما يحل لي منها وما يحرم علي قال: (فإذا اشتريت بيعا فلا تبعه حتى تقبضه) وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم: 342

وينظر: جواب السؤال رقم: (309089).

ولا يحل لك أن تشتري هذه الأسهم من البنك، ثم توكليه في بيعها مرة أخرى، فإن هذا هو ما يعرف بالتورق المنظم، وهو مجرد حيلة على الإقراض بالربا. وقد سبق الكلام على تحريمه.

قال الدكتور سليمان الماجد حفظه الله: " الطريقة الصحيحة للتورق بالأسهم: أن يشتري البنك الأسهم من الشركات النقية ويضعها في محفظته، ثم يبيعها عليك، ويضعها في محفظة باسمك، ثم تتولى أنت بيعها على طرف ثالث غير البنك" انتهى.

وينظر ما سبق في جواب السؤال رقم: (309726)، ورقم: (46564).

ثالثا:

إذا أردت شراء أسهم، فابحثي عن الأسهم النقية، والأسهم النقية: أسهم الشركات ذات النشاط المباح، بشرط ألا تكون تقترض بالربا، أو تودع أموالها، أو جزءا منها بالربا، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال نشرة الإصدار، والقوائم المالية للشركة.

ويحرم شراء الأسهم المحرمة، والمختلطة.

والسهم المحرم: سهم الشركة ذات النشاط المحرم، كأسهم البنوك الربوية.

والسهم المختلط: سهم الشركة ذات النشاط المباح، كشركات الأدوية، والبترول، والكهرباء، إذا كانت تقترض بالربا أو تودع بالربا.

وتجدين الأسهم النقية في القائمة التي يعدها الدكتور محمد بن سعود العصيمي حفظه الله،.

والله أعلم.